الأفاق للدراسات الإقتصادية ISSN: 2571-9769, EISSN: 2602-5051
الصفحات: 70-86

العدد الأول
المجلد 08 السنة 2023

متطلبات الحكومة الإلكترونية وإشكاليات تطبيقها في المؤسسات الجزائرية: دراسة حالة مديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية

The requirements of E-governmant and the problems of its application in Algerian institutions : a case study of the local administration of the mandate Ghardaia

جقاوة أميرة•
جامعة غرداية، الجزائر
djekaoua.amira@univ-ghardaia.dz

بهاز جيلالي
جامعة غرداية، الجزائر
bahaz.djillali@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/10 تاريخ القبول: 2023/03/14

ملخص: جاءت هذه الورقة البحثة للتعرف على مدى توافر متطلبات ومعوقات الحكومة الإلكترونية.

حيث هدفت إلى تقديم مفهوم الحكومة الإلكترونية وإبراز متطلبات ومعوقات تطبيقها المتوفرة وذلك من وجهة نظر الموظفين في المديرية.

وقد تم الإعتماد في هذه الورقة على المنهجين الوصفي ودراسة الحالة بإستخدام أداة الإستبيان الذي تم تحليله وفق برنامج SPSS نسخة 19 حيث تكوّن مجتمع الدراسة من الموظفين بمديرية الإدارة المحلية بولاية غرداية البالغ عددهم 60، وقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق بين الإجابات لمتطلبات ومعوقات الحكومة الإلكترونية تعزى للمتغيرات الشخصية.

الكلمات المفتاحية: متطلبات حكومة إلكترونية، تكنولوجيا المعلومات، معوقات، إدارة محلية، ولاية غرداية.

تصنيف JEL: O30، O380.

Abstract: This research paper came to identify the availabitily of e-government requirements & obstacles, Where it aimed to present the concept of e-government and highlight the requirements & obstacles to its application available from the point view of the employees, In this paper it was relied on the descriptive approches and using the questionnaire toole that was analyzed according to the (SPSS) program V19, Where the poplulation consisted of 60 employees in the administration of the mandate Ghardaia, And the results showed that there were no differences between the answers to the requirements & abstacles of e-goverments due to the personality variables.

Keywords: e-government requirements, obstacles, Information Technology, local administration, madndate Ghardaia.

Jel Classification Codes: O30; O380.

• المؤلف المرسل: جقاوة أميرة

I. تمهيد:

يعتبر موضوع الحكومة الإلكترونية من أبرز المواضيع التي لاقت رواجا كبيرا في دول العالم ومن بينها الجزائر بإعتبارها تمثل مرحلة إنتقالية من الإطار التقليدية تميزه وظائف مادية ثابتة مرتبطة بمكان محدد إلى نظام إفتراضي عصري أقرب أكثر للمواطنين، يلبي إحتياجاتهم في كل مكان وزمان ولتحقيق هذا التحول في المؤسسات العمومية التابعة لها لابد من توفر مجموعة من المتطلبات لضمان أفضل مردودية لها. إلا أن ذلك لم يعصم بعض الدول من بينها الجزائر من مواجهة جملة من الصعوبات أو العراقيل أثناء عملية تطبيق الحكومة الإلكترونية، والتي جعلتها تعيد النظر في خططها بهذا الشأن لتحديد هذه العوائق بدقة ووضع الحلول التصحيحية المناسبة لها .

كما تمثل مديرية الإدارة المحلية إحدى الإدارات الهامة التي تقع تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، بإعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري خدمي فهي تسعى لتقديم الخدمات للمجتمع بشكل خاص والمساهمة في تنمية وإرتقاء الإقتصاد ككل، وكغيرها من المؤسسات فقد أضحت تتوجه نحو عصرنة قطاعاتها للتكيف مع التطورات التي يشهدها عصرنا الحالي في مجال المعلومات والإتصالات والتسهيلات التي توفرها التكنولوجيا لأداء مهامهم بكفاءة وفعالية.

الإشكالية : وعلى ضوء العرض الذي تقدم تتبلور الإشكالية التالية : "**ما مدى توافر متطلبات ومعوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية في مديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية ؟**".

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتجزئتها إلى أسئلة فرعية على النحو التالية:

- ما هو مفهوم الحكومة الإلكترونية؟ وما أهميتها؟؛
- فيما تتمثل المتطلبات الضرورية لتطبيق الحكومة الإلكترونية؟؛
- فيما تتمثل معوقات الحكومة الإلكترونية؟؛
- هل هناك فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر متطلبات الحكومة الإلكترونية تعزى لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية؟؛
- هل هناك فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تطبيقها تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية؟.

الفرضيات المعتمدة : بناءاً على الإشكالية والأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية :

- تمثل الحكومة الإلكترونية من حيث مفهومها الإطار الإفتراضي الذي تتبناه الحكومات نحو عصرنة قطاعاتها، والتي تسهل تلبية حاجات ورغبات المواطنين بكفاءة وفعالية في حدود مسولياتها؛
- هناك عدد من المتطلبات الضرورية لتطبيق الحكومة الإلكترونية؛
- هناك عدد من المعوقات التي تحول دون تطبيق الحكومة الإلكترونية؛

- هناك فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توافر متطلبات الحكومة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية؛
- هناك فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تطبيقها تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

أهداف الدراسة : وتتلخص أهداف الدراسة في :

- التعرف على مفهوم الحكومة الإلكترونية وإبراز متطلبات ومعوقات تطبيقها؛
- التطرق إلى متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية المتوفرة من وجهة نظر الموظفين؛
- تحديد أبرز الصعوبات التي قد تعيق التطبيق السليم للحكومة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية.

منهج التحليل المعتمد : للتحقق من صحة الفرضيات إعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين، المنهج الوصفي بالنسبة للجانب النظري الذي تم إستخلاصه من أهم الدراسات والكتب والمقالات العلمية، ومنهج دراسة الحالة بالنسبة للجانب التطبيقي لتشخيص واقع متطلبات وإشكاليات تطبيق الحكومة الإلكترونية وهذا على مستوى مديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية.

أولا: الأدبيات النظرية للدراسة

عرف مفهوم الحكومة الإلكترونية تنوعا وإختلافا في تحديده من طرف الكتاب والباحثين، بإعتبار أحد المفاهيم المساهمة في عملية تطوير الخدمات الإلكترونية، والتي تهدف إلى تنمية الإستثمارات وتسهيل التعاملات مع وبين القطاعات الحكومية المختلفة عن طريق توفير مجموعة من المتطلبات، إلا أنها كغيرها من المفاهيم تعاني من معوقات التي تحول دون تطبيقها والتي سنتناولها فيما يلي.

1. ماهية الحكومة الإلكترونية

سنتناول في هذا العنصر ماهية الحكومة الإلكترونية والذي قسمناه إلى عنصرين، الأول مفهوم الحكومة الإلكترونية والذي خصصناه لعرض مجموعة من التعاريف التي قدمها الباحثون في هذا المجال، والثاني أهمية الحكومة الإلكترونية من نواحي عدة.

1.1 مفهوم الحكومة الإلكترونية : تنوعت الكثير من تعاريف الباحثين والكتاب لمفهوم الحكومة الإلكترونية، والتي سنحاول إستعراض البعض منها فيما يلي:

عرفها تقرير الأمم المتحدة بأنها : "تشمل جميع المعلومات تقريبا وتكنولوجيا الإتصالات، المنصات والتطبيقات المستخدمة من قبل القطاع العام؛ وتعرف على أنها: إستخدام الإنترنت وشبكة الويب العالمية لتقديم المعلومات والخدمات الحكومية للمواطنين". (Nationa, 2002) هنا بدأت تظهر ملامح هذا المفهوم عبر الحاجة إلى مواكبة التغيرات في بيئة الأعمال في المجال التقني من أجل تحسين الخدمات المقدمة.

وعرف "مصطفى يوسف كافي" الحكومة الإلكترونية بأنها : "هي التحول في تقديم الخدمات العامة والمعاملات من شكلها الروتيني إلى الشكل الإلكتروني عبر الأنترنت". (يوسف، 2009) مما يعني الإنتقال من

الممارسات التقليدية الإدارية العادية إلى إستخدام وسائل حديثة لتسهيل أداء المهام وتحسين الخدمات العامة والتقرب من المواطنين أكثر.

أما "سمية بومروان" فعرفتها بأنها : "النسخة الإفتراضية عن الحكومة الحقيقية الكلاسيكية مع فارق أن الأولى تعيش في الشبكات وأنظمة المعلوماتية والتكنولوجيا تحاكي وظائف الثابتة التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة". (سمية، 2014) أي عبارة عن مرحلة إنتقالية من الحكومة التقليدية التي تميزها وظائف مادية ثابتة مرتبطة بمكان محدد إلى نظام إفتراضي أقرب أكثر للمواطنين يلبي إحتياجاتهم في كل مكان وزمان.

وبناء على ما سبق يمكننا وضع مفهوم شامل للحكومة الإلكترونية بأنها: "ذلك الإطار الإفتراضي الذي تتبناه الحكومات نحو عصرنة مؤسساتها من أجل تلبية حاجات ورغبات المواطنين بكفاءة وفعالية في حدود مسولياتها".

2.1 أهمية الحكومة الإلكترونية : للحكومة الإلكترونية أهمية كبيرة نذكر منها:

- تستخدم كأداة لمكافحة الفساد، إذ أن لها تأثير كبير في تعزيز الشفافية والكفاءة على جميع مستويات الحكومة، فضلا عن جعل الحكومة أكثر عرضة للمساءلة أمام مواطنيها. (Elvis, 2014)
  فهي تساعد على التقليل من الإنتهاكات والجرائم الإدارية التي تضعف ثقة المواطنين إتجاه حكوماتهم.
- تحسن الخدمات من خلال فهم أفضل لمتطلبات المستخدمين، وبالتالي إستهداف خدمات سلسة عبر الأنترنت؛ إذ أصبحت الأنترنت همزة وصل بين المواطنين وحكومتهم لإيصال إنشغالاتهم وإقتراحاتهم بسهولة.
- تحسين الكفاءة في معالجة كميات كبيرة من البيانات.(Alshehri Mohammed, 2010) وهو ما تحتاجه أغلب الحكومات لتقليل من أعباء العمل التي غالبا ما تستغرق وقتا طويل في أدائها.

للحكومة الإلكترونية أهمية بالغة، والتي بإمكانها مساعدة مؤسسات الدولة على مواكبة التطورات الحاصلة في المجال التقني والإستفادة منها على الصعيدين الداخلي والخارجي كآلية لمكافحة الفساد، وتطوير ذاتها نحو الأفضل، وكما تسمح بالتقرب من المواطنين أكثر ومعرفة متطلباتهم بسهولة بالإضافة إلى التقليل من تراكمات الأعمال التي غالبا ما تستغرق وقتا أطول لمعالجتها.

2. متطلبات ومعوقات الحكومة الإلكترونية :

في هذا العنصر سنتناول متطلبات ومعوقات الحكومة الإلكترونية والذي قسمنها إلى عنصرين، الأول متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية والذي سنستعرضه فيه أهم المتطلبات الضرورية لتحول من النظام التقليدي، و الثاني معوقات الحكومة الإلكترونية التي تحول دون تطبيقها والإستفادة من خدماتها.

1.2 متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية : قدم أبوبكر محمود الهوش في كتابه "الحكومة الإلكترونية –الواقع والآفاق-" أنه توجد عدة متطلبات لتطبيق الحكومة الإلكترونية لكن سنعرض أهم المتطلبات الجوهرية والتي تتمثل فما يلي :

1) **المتطلبات الفنية والتكنولوجيا :** الدولة تملك الكثير من المعلومات والبرامج والخدمات التي تقدمها للمواطنين، لذا عليها توفير بوابة على شبكة الأنترنت يمكن الوصول منها إلى كافة المؤسسات والهيئات الإدارية، مما يحتم عليها إستخدام أحدث تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، لذلك توفر البنى التحتية والإستراتيجيات المناسبة لذلك، أيضا على الدولة الإستفادة من كل ما هو جديد في تكنولوجيا المعلومات حتى تتمكن من توصيل الخدمات الإلكترونية للمعنيين بها سواء الجهات المختصة أو المواطنين حتى تنجز معاملاتهم دون أي مشاكل، من جهة أخرى يجب القيام بتصميم الشبكات وتركيب أجهزة الإتصالات اللازمة لربط المباني المتباعدة للجهة الواحدة، والعمل على زيادة إنتشار تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بين الأفراد والجماعات، لكي يتحقق ذلك يجب إشراك كل من القطاع العام والخاص في تطبيق الحكومة الإلكترونية؛ وبذلك فالتحول للحكومة الإلكترونية يتطلب من الدولة أن تكون جاهزة ويقظة في نفس الوقت لأحدث وسائل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من أجل توفيرها في الإدارات لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

2) **المتطلبات القانونية والسياسية :** لكي تنجح الحكومة الإلكترونية وتحقق أهدافها، يجب توفر عوامل قانونية وسياسية الممثل في مجموع النصوص القانونية، اللوائح والتشريعات، الإستقرار السياسي؛ كون الحكومة الإلكترونية تحتاج لتغيير مختلف النصوص القانونية المتشددة التابعة للحكومة التقليدية في مختلف المؤسسات ومتابعة الأوضاع السياسية للدولة لتحقيق أفضل النتائج.

3) **المتطلبات الإقتصادية والمالية :** تعتبر المتطلبات الإقتصادية والمالية من العوامل الرئيسية التي قد تؤخر الحكومة الإلكترونية، لذا يجب دراسة تكلفته من كل النواحي، ووضع دراسة علمية ومالية له كون التحول للحكومة الإلكترونية يتطلب مبالغ ضخمة يجب أن تتوفر لتنفيذ هذا التحول، وعليه يتم وضع برنامج زمني محدد لمراجعة الإحتياجات المالية. (سرور، 2017) إذ لابد أن تلتزم الدولة بدراسة جوانبها الإقتصادية والمالية كأولوية، كتوفير ميزانية مالية خاصة بها لتنمية قدراتها الإستثمارية والإرتقاء لمستوى أفضل.

4) **المتطلبات البشرية والنفسية :** وهي تشمل تدريب كافة الموظفين على طرق إستعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على توجيه الحكومة الإلكترونية بشكل سليم، ويفضل أن يتم ذلك بواسطة معاهد أو مراكز تدريب متخصصة وتابعة للحكومة. (سعاد، 2020) فهذا المشروع يتطلب إستقطاب موظفين أكفاء لتعامل مع وسائل تكنولوجيا المعلومات، مع ضرورة تنظيم دورات تكوينية وتدريبية دورية لتنمية قدراتهم العلمية والفنية حول أحدث التقنيات المستعمل في مجال عملهم.

ومنه يمكن القول أن التحول للحكومة الإلكترونية يتطلب من مؤسسات الدولة أن تتمتع بالجاهزية لمتابعة وتوفير أحدث وسائل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وتغير مختلف النصوص واللوائح القانونية المتبعة بها لتسهيل تطبيقها مع مراعاة الأوضاع السياسية لها، كما لابد أن تسعى لإستقطاب قوى بشرية مؤهلة

وتنميتهم وتكوينهم وفقا لما هو جديد، مع ضرورة دراسة الجوانب الإقتصادية وتكاليفها لكي ينجح ويحقق أهدافه.

2.2 معوقات الحكومة الإلكترونية : قدمت آسيا بنت حامد ياركندي ونجاة بنت محمد سعيد الصايغ جملة من المعوقات التي يعاني منها الحكومة الإلكترونية، والتي يمكن إختصارها في النقاط التالية :

1) **المعوقات الإدارية :** وتتمثل في مايلي :

- **غموض المفهوم :** مازالت الكثير من القيادات الإدارية تجهل موضوع الحكومة الإلكترونية وبعضهم لا يعرف حتى المصطلح لذلك فإن الأمر يحتاج إلى توضيح المفهوم وتوفير الأرضية الفكرية له في المؤسسات، ومن خلال نشر المفهوم فستكون لكل مؤسسة وجهة نظرها الخاصة مما ينتج عنه وجود رؤية خاصة بها، ونظرا لتعدد الرؤى المختلفة للمؤسسات ووجهات نظرها تأتي مرحلة أخرى هي مرحلة توحيد الرؤى المختلفة للمؤسسات، وتستند هذه الرؤية إلى بلورة إستراتيجية وسياسات ثم أهداف وغايات؛ فمن ضروري فهم الحكومة الإلكترونية كمصطلح ودراسة مبادئه ومختلف جوانب تطبيقه لضمان نجاحه.
- **مقاومة التغيير :** إن إقامة الحكومة الإلكترونية كغيره من التغييرات يحمل في طياته الكثير من التغييرات على صعيد المؤسسات والأقسام والشعب، وإعادة توزيع المهام والصلاحيات مما يستلزم تغييرا في القيادات الإدارية والمراكز الوظيفية والتخصصات الجديدة التي يحتاجها. فكما سبق وأن ذكرنا لابد توعية جميع المعنيين بتبني هذا التغيير تفاديا لتضارب الآراء ومقاومة هذا التجديد الذي سيعود بالفائدة على الجميع، من خلال إقامة دورات تكوينية للموظفين والقيادات مثلا. (إلهام، 2016)

2) **المعوقات المادية :** وتتمثل في عدم متابعة التقدم التقني في مجال الحاسب الآلي، حيث إرتفعت معدلات التغيير في تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات بصورة كبيرة في الوقت الذي يبحث فيه الأفراد عن الإستقرار النسبي، وكذلك عدم وجود مواصفات ومعايير ثابتة لأجهزة الحاسب الآلي المستخدمة في إنجاز الخدمات؛

3) **المعوقات المالية :** وهي تشكل عقبة حاسمة، إذ لابد من توفير المخصصات الكافية لتمويل البنية الأساسية للحكومة الإلكترونية؛

4) **المعوقات الأمنية :** يعد الأمن المعلوماتي من أهم المعوقات التي تجابه تطبيق الحكومة الإلكترونية حيث هناك مجموعة من الأساليب لإختراق المنظومة المعلوماتية وما يترتب عليه من فقدان خصوصية المستفيدين وسريتهم، حيث من مظاهر الأمن المعلوماتي سرية المعلومات وسلامتها وضمان بقائها وعدم حذفها أو تدميرها. (صليحة، 2020)

ومنه نستطيع القول أن للحكومة الإلكترونية مجموعة من معوقات التي تحول دون تطبيقها كما يجب، بداية بالمعوقات الإدارية من ضعف فهمها والفرص التي تحققها، يتبعها إشكالية مقاومة التغيير من طرف مختلف الأطراف المعنية به الواجب توعيتهم بأهمية وفوائده، بعدها مباشرة المعوقات المادية الممثلة في إرتفعت

معدلات التغيير في تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات، وتليها المعوقات المالية من خلال الحاجة إلى توفير المخصصات الكافية لتمويل البنية الأساسية، وأخيرا المعوقات الأمنية وخطر التهديدات بأمن المستخدمين والدولة على حد سواء.

ثانيا: الدراسة الميدانية

بعد عرض الأدبيات النظرية للدراسة المتعلقة بالحكومة الإلكترونية، سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض الجوانب التطبيقية من المنهج المعتمد والمجتمع والعينة المستهدفة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها ومكوناتها، بما في ذلك صدق وثباتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل و تفسير بيانات الدراسة. كما سنحاول إسقاط الدراسة على واقع الإدارة الجزائرية للوقوف على الحقائق الميدانية والملموسة لمدى توفر متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية وإشكاليات تطبيقها بمديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية كنموذج، وأخيرا المعالجة الإحصائية من خلال تفريغ وتحليل بيانات الإستبيان الموجه للموظفين بها.

II. الطرق والأدوات : في هذا العنصر سنوضح الجوانب المنهجية للدراسة من منهج، مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة، أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها ومكوناتها.

1.2 طرق الدراسة : والمتمثلة في :

1.1.2 منهج الدراسة : للتحقق من صحة الفرضيات إعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين، المنهج الوصفي بالنسبة للجانب النظري الذي تم إستخلاصه من أهم الدراسات والكتب والمقالات العلمية، ومنهج دراسة الحالة بالنسبة للجانب التطبيقي لتشخيص واقع متطلبات وإشكاليات تطبيق الحكومة الإلكترونية وهذا على مستوى مديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية.

2.1.2 مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من كل الموظفين العاملين بمقر ولاية غرداية، وقد تم إختيار حالة مديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية فقد تم إختيار عينة عشوائية مكونة من 60 موظف الذين لهم علاقة بموضوع الدراسة والموزعين كالآتي: إطار سامي ، إطار، عون تحكم، عون تنفيذي.

3.1.2 متغيرات الدراسة : وتشمل الدراسة التغيرات التالية :

- المتغيرات الشخصية والوظيفية : الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي؛
- المتغير المستقل : متطلبات الحكومة الإلكترونية ممثلا في المتطلبات : التقنية والتكنولوجية، البشرية والنفسية، القانونية والسياسية؛
- المتغير التابع : معوقات الحكومة الإلكترونية.

4.1.2 أدوات الدراسة :

1.4.1.2 أداة الدراسة : تم إعداد الإستبيان الذي تكون في مجمله من ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول: الخاص بالعبارات المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة يتكون من 04 فقرات تخص (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي).

الجزء الثاني : متعلق بالعبارات المتعلقة بفرضيات الدراسة ويوضح متطلبات الحكومة الإلكترونية التي تم إعتمادها في الدراسة حيث يتكون من 09 عبارات وقسمت كالتالي :

المحور الأول : تضمن عبارات متعلقة بالمتطلبات التقنية والتكنولوجية، وقد شمل03 عبارات.
المحور الثاني : تضمن عبارات متعلقة بالمتطلبات البشرية والنفسية، وقد شمل 03 عبارات.
المحور الثالث : تضمن عبارات متعلقة بالمتطلبات القانونية والسياسية، وقد شمل 03 عبارات.
الجزء الثالث : تضمن عبارات متعلقة بمعوقات الحكومة الإلكترونية، وقد شمل 05 عبارات.

وأغلب الإجابات كانت لها أجوبة محددة، وإحتوى الإستبيان على 03 صفحات، تضمنت أربعة فقرات متعلقة بالجزء الأول الخاص بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، و09 عبارة خاص بالجزء الثاني، و05 عبارات خاصة بالجزء الثالث المتعلق بفرضيات الدراسة. تم إستخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات الإستبيان.

2.4.1.2 أساليب الدراسة : تم إستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) الإصدار رقم (19) لتفريغ بيانات الإستبيان ومعالجتها، بالإضافة إلى برنامج Excel وذلك بالإعتماد على الإختبارات الإحصائية التالية :

- معامل Cronbach's Alpha "ألفا كرونباخ" للتأكد من ثبات فقرات الإستبيان؛
- إختبار التوزيع الطبيعي One-Sample Kolmogorov لتتبع التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة؛
- المتوسط الحسابي ومقياس التشتت الإنحراف المعياري لتحديد أهمية الدراسة النسبية لإستجابات أفراد عينة الدراسة إتجاه محاور الدراسة؛
- التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة؛
- الإختبار الإحصائي One way ANOVA لمعرفة تأثير المتغيرات الشخصية والوظيفية على متغيرات الدراسة.
- إختبار Indépendant Samples T- test للعينات المستقلة لمعرفة الفروق بين متغيرات الدراسة.
- مقياس ليكارت الخماسي لتحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال إجابات كل فقرة، بحيث:

الجدول 1: مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
النقاط	5	4	3	2	1
الدرجة	5 – 4.20	4.19 – 3.40	3.39 – 2.60	2.59 – 1.80	1 – 1.79

المصدر : (جمال، 2022)

كما تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى، أي وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولا بإستخدام المقياس الترتيبي، وذلك للإستفادة منه في تحليل النتائج. سيتم التعامل مع قيم المتوسطات الحسابية لتفسير البيانات حسب مستوى الأهمية، وذلك على النحو التالي:

الجدول 2: مقياس التحليل

مرتفع	متوسط	منخفض
3,67 فأكثر	3,66 – 2,34	2,33 – 1

المصدر: (جمال، 2022)

3.4.1.2 صدق وثبات الأداة : من أجل التأكد من صلاحية الإستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة للدرسة تم إختبارها وعرضها على عدد من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد إستجبنا لآراء السادة المحكمين وعدلنا ما يجب تعديله حسب مقترحاتهم. وتبعا لخطوات ثبات محاور الإستبيان على عينة الدراسة تم إستعمال معامل الثبات ألفاكرونباخCronbach's Alpha:

الجدول 3: معاملات الثبات لمعدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لجميع فقرات الإستبيان

عنوان المحاور	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
المتطلبات التقنية والتكنولوجية	03	0.596
المتطلبات البشرية والنفسية	03	0.810
المتطلبات القانونية والسياسية	03	0.700
محور متطلبات الحكومة الإلكترونية	09	0.865
محور معوقات الحكومة الإلكترونية	05	0.777
جميع الفقرات	**14**	**0.837**

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 19.

من خلال الجدول معامل الثبات العام للإستبيان حيث بلغ (0.837)، كما تراوحت معاملات الثبات بالنسبة للمحاور بين (0.865) و(0.777)، حيث كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات 60% وهذا يدل على أن الإستبيان بجميع محاوره يتمتع بدرجة من الثبات يمكن الإعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

III.نتائج الدراسة : في هذا العنصر سنوضح النتائج الإحصائية للدراسة من إختبار التوزيع الطبيعي، خصائص العينة، تحليل محاور الدراسة، إختبار الفرضيات.

1.3 تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

1.1.3 إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات: قمنا بإستخدام إختبار كولمجروف-سمرنوف One Sample Kolmogorov- Simirnov Test لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا كونه ضروري في حالة إختبار الفرضيات لأن معظم الإختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، حيث سنقوم بتحديد النظرية الصفرية البديلة كما يلي :

الفرضية الصفرية H0 : البيانات تتبع التوزيع الطبيعي؛

الفرضية البديلة H1 : البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، والجدول التالي يوضح نتائج الإختبار :

الجدول 4: إختبار التوزيع الطبيعي One-Sample Kolmogorov

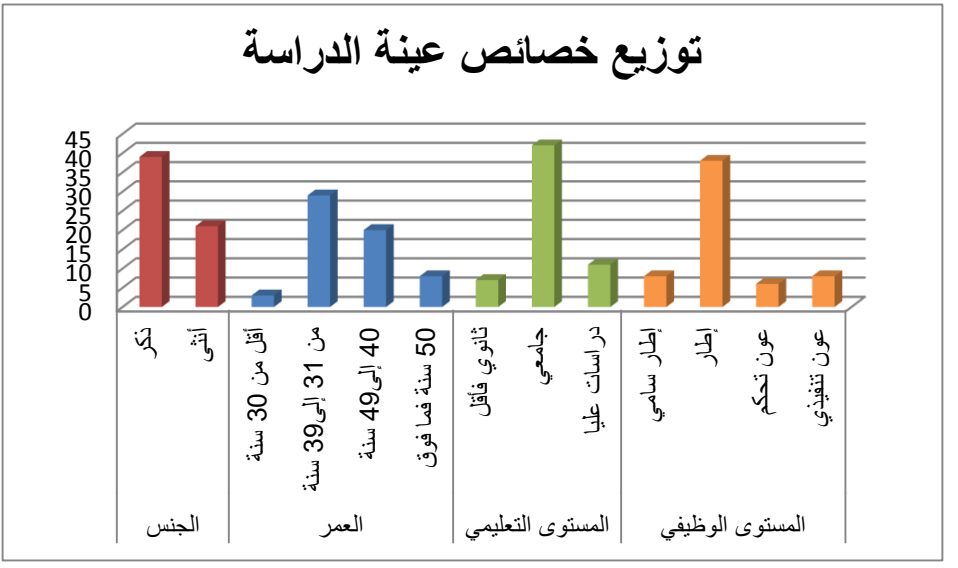
عنوان	عدد الفقرات	قيمةZ	قيمة مستوى الدلالة
كل الفقرات	14	0.794	0.554

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 19.

من خلال الجدول يتضح لنا أنه بما أن قيمة Z هي أكبر من (0.05) والقيمة المعنوية مرتفعة، فإننا نقول أن البيانات تتبع التوزيع الإحصائي وهذا ما يدل على أننا سنستخدم الإختبارات المعلمية في دراستنا.

2.1.3 خصائص عينة الدراسة : ويمكن توضيح نتائج خصائص عينة الدراسة كالتالي :

الشكل 1: خصائص عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 19 وبرنامج Excel

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور البالغ عددهم (39) أي بنسبة تبلغ 65% من مجموع المستوجبين، وكذلك كانت الفئة السائدة هي (31 إلى39 سنة) بعدد أفراد (29) أي بنسبة 48.3%، وحسب المستوى التعليمي نلاحظ أن (42) فرد أ هم من ذوي المستوى الجامعي أي ما نسبته 70%، كما نلاحظ أن أغلبية عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي تمثل مستوى إطار والبالغ عددهم (38) فرد أ أي بنسبة 63.3 %.

ما يفسر أن مديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية غالبية موظفيها من الرجال وذلك نظرا لطبيعة العمل فيها، وهم من فئة الشباب أكثر ذوي المستوى الجامعي في المناصب المهمة بها.

3.1.3 عرض وتحليل محاور الدراسة : تم الإستعانة في عرض وتحليل نتائج بالمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لبيان الأهمية النسبية للعبارات من وجهة نظر الموظفين في مديرية الإدارة المحلية، ودرجة موافقتهم عليها، من خلال الجدول التالي :

الجدول 5: نتائج آراء عينة الدراسة حول محور الحكومة الإلكترونية

المتطلب	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
المتطلبات التقنية والتكنولوجية	4.2111	0.56903	مرتفع	2
المتطلبات البشرية والنفسية	4.2222	0.68249	مرتفع	1
المتطلبات القانونية والسياسية	4.0333	0.62497	مرتفع	3
المعدل العام	**4.1556**	**0.54441**	**مرتفع**	/

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 19.

يبين الجدول أعلاه تصورات المستجوبين أن أفراد العينة في مديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية قد أظهروا موافقتهم حول مدى توفر متطلبات الحكومة الإلكترونية الثلاث التالية : المتطلبات التقنية والتكنولوجية، المتطلبات البشرية والنفسية، المتطلبات القانونية والسياسية؛ كما يتضح لنا أن المعدل العام لمحور متطلبات الحكومة الإلكترونية كان مرتفعا حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي له ب (4.1556) وإنحراف معياري بقيمة (0.54441)، وبالتفصيل نجد أن المتطلبات البشرية والنفسية إحتلت المرتبة الأولى بقيمة متوسط حسابي مرتفع قدر ب(4.2222) وإنحراف معياري بقيمة (0.68249)، تليها في المرتبة الثانية المتطلبات التقنية والتكنولوجية بمتوسط حسابي(4.2111) وإنحراف معياري (0.56903) وهي نسبة مرتفعة من حيث درجة الموافقة، تليها في المرتبة الأخيرة المتطلبات القانونية والتشريعية بمتوسط حسابي (4.0333) وإنحراف معياري (0.62497) وهي نسبة مرتفعة من حيث درجة الموافقة.

وهذه النتائج تؤكد أن مستوى توفر متطلبات الحكومة الإلكترونية في مديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية مرتفع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة خاصة المتطلب البشري، بإعتبار عملية تطبيق تتطلب إستقطاب موظفين أكفاء لتعامل مع وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة وصيانتها عند الحاجة. وفيما يلي مناقشة محوري الدراسة.

الجدول 6: تصورات المستجوبين للمتغيرين مرتبة حسب الأهمية

المحور	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب
متطلبات الحكومة الإلكترونية	**4.1556**	**0.54441**	**1**
معوقات الحكومة الإلكترونية	3.6467	0.74412	2

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 19.

يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي الإجمالي لمحور متطلبات الحكومة الإلكترونية الذي قدّر ب (4.1556) وإنحراف معياري (0.54441) وهو ذو درجة موافقة مرتفعة، ونلاحظ كذلك أنه أكبر من المتوسط الحسابي الإجمالي لمعوقات الحكومة الإلكترونية الذي بلغت نسبته (3.6467)، وإنحراف معياري (0.74412).

وهو ما يفسر أن مديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية تسير على خطى المرحلة إنتقالية التي تشهدها الجزائر كباقي دول العالم إلى نظام إفتراضي عصري أقرب أكثر للمواطنين، يلبي إحتياجاتهم في كل مكان وزمانت، عبر سعيها لتوفير متطلبات التحول مقارنة بالمعوقات التي قد تحول دون ذلك.

2.3 إختبار الفرضيات : إذن بعد عرضنا لنتائج وإجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة الدراسة بشأن مدى توفر متطلبات الحكومة الإلكترونية وأبرز معوقاتها، سنقوم الآن بإختبار الفرضيات التالية:

1.2.3إختبار الفرضية الأولى : والتي تنص على : "هناك فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر متطلبات الحكومة الإلكترونية تعزى لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية"؛ وللتحقق من هذه الفرضية سيتم إجراء إختبار t-test للعينات المستقلة، وذلك لفحص أثر متغير الجنس على تطبيق الحكومة الإلكترونية في الإدارة المحلية، ثم إجراء إختبار التباين المتعدد لفحص أثر المتغيرات الأخرى.

1.1.2.3نتائج التحليل المتعلقة بإختبارT-Test للعينات المستقلة : تم إجراء هذا الإختبار لمعرفة هل هناك فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر متطلبات الحكومة الإلكترونية بالإدارة يرجع إلى عامل الجنس، والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول 7: نتائج تحليل T–test للعينات المستقلة لفحص أثر متغير الجنس على متطلبات الحكومة الإلكترونية

الرقم	المحور	قيمةT	المستوى المعنوي
1	متطلبات الحكومة الإلكترونية	0.461	0.647

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 19.

يبين لنا الجدول نتائج إختبار T-Test قيمة T لمتطلبات الحكومة الإلكترونية (0.461) ومستوى الدلالة الإحصائية (0.647) بالنسبة للجنسين وهي قيمة أكبر من قيمة الدلالة المعنوية (0.05)، وبذلك فإنه لا توجد فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر متطلبات الحكومة الإلكترونية بمديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية تبعا لمتغير الجنس.

2.1.2.3. نتائج التحليل المتعلقة بالتباين المتعددOne Way ANOVA : من أجل معرفة هل هناك فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة بمديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية، تم إجراء إختبار تحليل التباين المتعدد لفحص أثر المتغيرات الشخصية والوظيفية: العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي على متطلبات الحكومة الإلكترونية، والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول 8: نتائج تحليل التباين المتعدد لفحص أثر المتغيرات الشخصية والوظيفية العمر، المستوى التعليمي والمستوى الوظيفي على متطلبات الحكومة الإلكترونية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة المحسوبةF	مستوى الدلالة
العمر	بين المجموعات	3.037	3	1.012	3.923	0.013
	داخل المجموعات	14.450	56	0.258		
	المجموعات	17.480	59			
المستوى التعليمي	بين المجموعات	0.493	2	0.247	0.827	0.442
	داخل المجموعات	16.993	57	0.298		
	المجموعات	17.486	59			
المستوى الوظيفي	بين المجموعات	0.464	3	0.155	0.509	0.678
	داخل المجموعات	17.022	56	0.304		
	المجموعات	17.846	59			

ذات دلالة إحصائية عند المستوى أقل أو يساوي 0.05

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 19.

نلاحظ من الجدول أعلاه عدم وجود فروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر متطلبات الحكومة الإلكترونية تبعا لمتغير العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي حيث بلغت قيمة F (3.923، 0.827، 0.509) على التوالي وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية.

ومنه يمكن القول أنه "لا يوجد فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر متطلبات الحكومة الإلكترونية تبعا لمتغير العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي ". والتالي يتم رفض التي تنص على "هناك فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر متطلبات الحكومة الإلكترونية تبعا لمتغير العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي".

2.2.3إختبار الفرضية الثانية : والتي تنص على : "هناك فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر معوقات الحكومة الإلكترونية تعزى لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية"؛ وللتحقق من هذه الفرضية سيتم إجراء إختبار t-test للعينات المستقلة، وذلك لفحص أثر متغير الجنس كعائق لتطبيق الحكومة الإلكترونية في مديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية، ثم إجراء إختبار التباين المتعدد لفحص أثر المتغيرات الأخرى.

1.2.2.3 نتائج التحليل المتعلقة بإختبارT-Test للعينات المستقلة : تم إجراء هذا الإختبار لمعرفة هل هناك فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر معوقات الحكومة الإلكترونية بمديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية يرجع إلى عامل الجنس، والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول 9: نتائج تحليل T–test للعينات المستقلة لفحص أثر متغير الجنس على معوقات الحكومة الإلكترونية

الرقم	المحور	قيمةT	المستوى المعنوي
2	معوقات الحكومة الإلكترونية	0.571	0.570

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 19.

يبين لنا الجدول نتائج إختبار T-Test قيمة T لمعوقات الحكومة الإلكترونية ومستوى الدلالة الإحصائية (0,570) Sig بالنسبة للجنسين وهي قيمة أكبر من قيمة الدلالة المعنوية (0,05)، وبذلك فإنه لا توجد فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر معوقات الحكومة الإلكترونية بمديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية تبعا لمتغير الجنس.

2.2.2.3 نتائج التحليل المتعلقة بالتباين المتعدد One Way ANOVA: من أجل معرفة هل هناك فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة بمديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية، تم إجراء إختبار تحليل التباين المتعدد لفحص أثر المتغيرات الشخصية والوظيفية: العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي على معوقات الحكومة الإلكترونية، والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول 10: نتائج تحليل التباين المتعدد لفحص أثر المتغيرات الشخصية والوظيفية العمر، المستوى التعليمي والمستوى الوظيفي على معوقات الحكومة الإلكترونية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة المحسوبةF	مستوى الدلالة
العمر	بين المجموعات	0.767	3	0.256	0.449	0.719
	داخل المجموعات	31.903	56	0.570		
	المجموعات	32.669	59			
المستوى التعليمي	بين المجموعات	0.790	2	0.395	0.707	0.498
	داخل المجموعات	31.879	57	0.559		
	المجموعات	32,669	59			
المستوى الوظيفي	بين المجموعات	1.725	3	0.575	1.041	0.382
	داخل المجموعات	30.944	56	0.553		
	المجموعات	32.669	59			

ذات دلالة إحصائية عند المستوى أقل أو يساوي 0.05

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 19.

نلاحظ من الجدول عدم وجود فروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات الحكومة الإلكترونية تبعا لمتغير العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي حيث بلغت قيمة F (0.449، 0.707، 1.041) على التوالي وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية.

ومنه يمكن القول أنه "لا توجد فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر معوقات الحكومة الإلكترونية تعزى لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية". وبالتالي رفض الفرضية التي تنص على " هناك فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر معوقات الحكومة الإلكترونية تعزى لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية".

IV.الخلاصة:

وفي الأخير يمكن القول أن المؤسسات العمومية الجزائرية ملزمة بالإهتمام والتركيز على متطلبات الحكومة الإلكترونية لزيادة فاعليتها في تحقيق الأهداف الحكومية وتحسين خدماتها المقدمة للمواطنين، من خلال توفير بوابة على شبكة الإنترنت يمكن الوصول منها إلى كافة مؤسساتها وهيئاتها الإدارية، وسبل التنمية المستمرة بالإعتماد على تطوير الرصيد المعرفي وعلى البحث العلمي المنظم وكل ذلك يحتاج تخصيص ميزانية كافية لتمويل البنية الأساسية لها لتفادي مواجهة مختلف المعوقات التنظيمية التي تحول دون تطبيقها. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها :

- أن الحكومة الإلكترونية تمثل ذلك الإطار الإفتراضي الذي تتبناه الحكومات نحو عصرنة مؤسساتها من أجل تلبية حاجات ورغبات المواطنين بكفاءة وفعالية في حدود مسولياتها:
- أوضح الدراسة أن معظم أفراد عينة البحث الذين أجرت عليهم الدراسة هم من الرجال، ذو الفئة البالغة من العمر ما بين 31-39 سنة، ومستوى تعليمي جامعي، ومن الإطارات السامية في بمديرية بريد الجزائر وحدة غرداية؛
- أن هناك سعي لمديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية نحو توفير متطلبات الحكومة الإلكترونية لما توفره من سرعة ودقة في أداء العمل مقارنة بالمعوقات التي تحول دون تطبيقها؛
- المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمتطلبات الحكومة الإلكترونية (التقنية والتكنولوجية، البشرية والنفسية، القانونية والسياسية) جاءت ضمن درجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.1556) والإنحراف المعياري (0.54441) ما يدل على تقارب إجابات أفراد عينة الدراسة؛
- المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمعوقات الحكومة الإلكترونية جاءت ضمن درجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.6467) والإنحراف المعياري (0.74412) ما يدل على تقارب إجابات أفراد عينة الدراسة؛
- بينت الدراسة أن هناك مستوى مرتفع لتوفر متطلبات لتطبيق الحكومة الإلكترونية في مديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية بحيث تحصلت المتطلبات البشرية والنفسية على نسبة قبول تقدر ب (4.2222)،

تليها المتطلبات التقنية والتكنولوجية بنسبة قبول تقدر ب (4.2111)، وأخيرا المتطلبات القانونية والسياسية بنسبة قبل تقدر ب(4.0333)؛

- أكدت الدراسة عدم وجود فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة للمتغيرات الشخصية والوظيفية على متطلبات الحكومة الإلكترونية في مديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية، تعزى لمتغير الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي؛
- أكدت الدراسة عدم وجود فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة للمتغيرات الشخصية والوظيفية على درجة معوقات الحكومة الإلكترونية في مديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية، تبعا لمتغير الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي.
- إتفقت نتائج هذه الدراسة مع كلا الدراستين السابقتين لعون الله سعاد (2020) وخنوش صليحة (2020) في قضية إعادة هيكلة مختلف الإدارات والهيئات الحكومية بشكل يتماشى مع متطلبات التغيير ويتلاءم مع تطبيقات مشاريع الحكومة الإلكترونية، تحديث القوانين والتشريعات لإضافة الشرعية والقبول للوثائق والمعاملات الإلكترونية، مدى جاهزية القطاعات الحكومية لتقديم الخدمات الإلكترونية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك من خلال تحديث قطاعات الدولة وتدعيمها بأحدث ما توصلت إليه تقنيات الإتصالات والمعلومات، بالإضافة إلى الإستثمار في العنصر البشري من خلال تحسين جودة البرامج التعليمية خاصة ذات العلاقة المباشرة بتكنولوجيا المعلومات، وأيضا ضرورة إنشاء ونشر الحكومة الإلكترونية وتحديدها للمواطنين، كما يجب النظر إلى الحكومة الإلكترونية على أنها إبتكار مؤسسي قد يكون له آثار غير مرغوب فيها.

وبناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية :

- ✓ على الوزارة الوصية على تسيير مديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية الإهتمام بتحديث القوانين والسياسات لتسهيل أداء الخدمات الإلكترونية وتوصيلها للمعنين بها سواءا كانوا هيئات أو مواطنين دون عراقيل؛
- ✓ لابد من الإدارة أن تتابع أحدث وسائل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتوفير بنية تقنية من شبكة وأجهزة وبرامج لحماية المنظومة المعلوماتية والإستراتيجيات مناسبة لهذا التحول في أجزائها؛
- ✓ ضرورة تكوين الموظفين بالإعتماد على تطوير الرصيد المعرفي والبحث المنظم وتدريبهم بإستمرار وحثهم على كل ما هو جديد؛
- ✓ على الإدارة السعي لتقليل من الغموض حول مفهوم الحكومة الإلكترونية لتفادي تعدد الرؤى وصعوبة بلورة إستراتيجياتها وسياساتها وأهدافها؛
- ✓ محاولة القيادات إحتواء أي مقاومة من الموظفين للتغييرات التي تتبع عملية تبني الحكومة الإلكترونية.

- **الاحالات والمراجع:**
- **المؤلفات :**

بومروان سمية، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والإقتصاد، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 26.

كافي مصطفى يوسف، الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا، 2009، ص 20.

- **المقالات :**

بوكموش سرور، واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر، *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، الجزائر، المجلد 07،العدد 01، 2017، ص265.

خنوش صليحة، معوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية في الإدارة المحلية : من وجهة نظر موظفي عينة مختارة من بلديات المدية، *مجلة الإقتصاد المال الأعمال*، الجزائر، المجلد 05، العدد01،2020 ، ص 158.

يحياوي إلهام، الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات، *مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير*، الجزائر، المجلد 16، العدد 16، 2016، ص 22 .

عون الله سعاد، شروط ومتطلبات بناء الحكومة الإلكترونية ودورها في دعم التنمية في إفريقيا، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 13، العدد 02، 2020، ص 1035.

Asorwos Elvis, Can E-Government Mitigate Administrtive Corruption ? An Empirical study into the Potential Role of E-Government in Eradicating Administrative Corruption in Sub-Saharan Africa, Global Journal of Interdisciplinary Social Sciences, USA , Vol 03, N 04, 2014, p 43.

- **المداخلات :**

Asorwos Elvis, Can E-Government Mitigate Administrtive Corruption ? An Empirical study into the Potential Role of E-Government in Eradicating Administrative Corruption in Sub-Saharan Africa, *Global Journal of Interdisciplinary Social Sciences*, USA , Vol 03, N 04, 2014, p 43.

- **التقارير :**

United Nations Division for Public Economics and Public Administration and American Society for Public Administration, « Benchmarking E-government : A Global Perspective -- Assessing the progress of the UN Member States, New York, May 2002, P 01. https://desapublications.un.org/file/790/download

- **مو اقع الأنترنت :**

مدحت جمال، *مكتبتك شبكة المعلومات العربية*، تاريخ الاسترداد 2022/06/20، http://www.maktabatk.com/blog/tags